أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)

أثير عبد الله عليوي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على حالة العراق في مجال جذب وتوظيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لها أثر على النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار الفرض القائل – هل يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق. وتم تقسيم هذا البحث إلى المبحث الأول (الإطار النظري للبحث) والمبحث الثاني (الجانب التطبيقي) اختبار فرض الدراسة.

وقد أظهرت نتائج البحث: تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٣ لكنة اخذ بالتزايد بعد عام ٢٠٠٤ بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وانفتاح العراق على العالم الخارجي وإصدار قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦ ألا أن هذه التدفقات مازالت متواضعة وغالبيتها في القطاع النفطي وكانت لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي بالعراق. وتأكدت الدراسة أن هناك علاقة طردية وقوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي. وهذا يوضح مدى أهمية هذه التدفقات على الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This research aims to identify the case of Iraq in the field of attracting and hiring foreign direct investment flows that have an impact on economic growth as well as to identify the strengths and weaknesses that affect in attracting foreign direct investment during the period (2000-2014) In order to achieve this goal has been the hypothesis - testing Is there a statistically significant flows of foreign direct investment on economic growth in Iraq effect. This research was divided into the first section (the theoretical framework of the research) and the second section (practical side) tests impose study.

Search results: low FDI inflows in Iraq for the period 2000-2003 due to the economic embargo imposed on Iraq since 1991 and until 2003 but is increasing after 2004 due to the lifting of economic sanctions and the opening up of Iraq to the outside world and the issuance of the Investment Company Act of 2006, however, has shown these flows are still modest and mostly in the oil sector and have had a positive impact on economic growth in Iraq. The study confirmed that there is a positive and strong relationship between foreign direct investment flows and economic growth in the Iraqi economy. This illustrates the importance of these flows on GDP.

مقدمة البحث:

تزايدت أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها قوه هامة موجه للعولمة الاقتصادية في هذا العالم المتزايد للانفتاح، فاتجهت الدول النامية الى اتخاذ أساليب مختلفة من اجل جذب المزيد منه اليها، مثل الاتجاه نحو تحرير الإصلاح الاقتصادي، او الاتجاه الى اقتصاديات السوق، او التكتلات الاقتصادية، وذلك للاستفادة من تأثيرها المباشر على النمو من خلال زيادة تراكم رأس المال، بالإضافة الى اثارها الغير مباشره، والتي يكون لها تأثير إيجابي على اقتصاد الدولة المضيفة من خلال نشر المعرفة والتكنلوجيا الناتجة عنه والتي تؤدي بدورها الى رفع إنتاجية الشركات المحلية، لذا اهتمت الدراسات الحديثة بالبحث في العوامل التي تؤدي الى انتشار المعرفة والتكنلوجيا الناتجة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، واظهرت ان مدى استفادة الدولة من انتشار التكنلوجيا التي تجلبها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتوقف على الطاقة الاستيعابية للدولة او قدرتها على امتصاص المنافع الناتجة عن تلك التدفقات، حيث تعتبر عوامل الطاقة الاستيعابية هي الوسيط لنقل وانتشار التكنلوجيا، وتتمثل هذه العوامل: رأس المال البشري، الانفتاح التجاري، والتطور المالي، ونوعية المؤسسات [١].

ان مشكلة البلدان النامية ومنها العراق تكمن في ندره رأس المال اللازم لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ان اعتماد العراق على الموارد النفطية في تأمين موارده المالية ليشكل إشكالية اقتصادية كبيره على مستوى الاقتصاد الكلي، فالنفط كما هو معروف ماده ناضبه لا يمكن الاعتماد عليها في رفد الموازنة السنوية في الأمد المتوسط والطويل، فضلاً عن تقلب أسعاره في سوق النفط العالمية، فضلاً عن ان تصدير الموارد النفطية يخضع الى اعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية تأثر في العلاقات الدولية[٢].

أولاً: مشكلة البحث:

هناك عامل مهم هو النقض المريع في مصادر التمويل الداخلي التي تفرض الحاجة للبحث عن مصادر أخرى تأتي تدفقات الاستثمار الأجنبي في مقدمتها. وعلى هذا الأساس لابد من التعامل مع هذه المسألة بإيجابياتها وسلبياتها. وفي ظل الأهمية القصوى التي اصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر لما يلعبه من دور في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتنافس مختلف دول العالم وبخاصة الدول النامية على استقطاب وجذب المزيد من تدفقاته عن طريق اتخاذ أساليب مختلفة تتوافق مع هذا الاتجاه، وعلى الرغم من اهتمام العراق بتوفير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى رأسها اصدار قانون استثمار رقم ١٦ لسنه ٢٠٠٦، الا ان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لايزال دون مستوى الطموح وفي مستويات ضعيفة، وبالارتباط مع النتائج التي توصلت اليها الهيئات والمنظمات الدولية والعديد من الدراسات الاقتصادية الإقليمية والمتعلقة بتحليل الخلل بين توفر عوامل جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف تدفقاته، والتي أوضحت ان هناك عوامل جديده أصبحت ذات أهمية بالغه في التأثير المباشر على تدفقات الاستثمار، وهي مرتبطة بالاستقرار السياسي والأمني، الى جانب أهمية ونوعية الإجراءات التنظيمية والقانونية في التقليل في الممارسات المرتبطة بالفساد.

ونظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، سواء بطريقة مباشره عن طريق زياده تراكم رأس المال او بالطريقة الغير مباشره والمتمثلة في نقل التكنلوجيا المتطورة الى الدول المضيفة سواء تقنيات فنون الإنتاج او طرق التنظيم، والإدارة والتسويق ، بالإضافة الى إمكانيات تدريب الكوادر الوطنية ومهارات الإنتاج المتقدمة، مما يزيد فرص التشغيل، ورفع الإنتاجية الافراد، والمؤسسات، وتطوير البنيان الاقتصادي وتنويعه، وبالتالي تحسن أداء الاقتصاد الوطني والعمل على زيادة نموه .

الا ان درجة إثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يختلف من دولة الى أخرى فيكون أثره ايجابياً في دولة ما وسلبياً في دولة أخرى ويتوقف ذلك على خصائص الدولة المضيفة وسياستها المتبعة، والتي تعد من اهم المحددات لقيمة الفوائد الصافية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية رئيسية مفادها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها دور مهم وايجابي في تحديد مسارات النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. وفي سبيل التوصل إلى صحة هذا الفراض نقوم باختبار الفرض الاحصائي القائل: هل يوجد أثر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي؟

ثالثاً: أهمية البحث:

من المعروف ان هناك منافسه بين الدول على الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتباره وسيله مكملة للاستثمار المحلي، فضلاً عن كونه طريقة فعاله لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة، ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم السياسات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدول النامية خاصة وان معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه للدول المتقدمة، الامر الذي حده بواضعي السياسات في الدول النامية الى زيادة الجهود المبذولة نحو تحسين البنيه الاقتصادية والمحفزة واستحداث حوافز جاذبه للاستثمار. وتأتي أهمية الدراسة من خلال:

١. إمكانية الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة في العراق وكذلك نقل التكنلوجيا وتنويع الصادرات.
٢. التعويل على العديد من السياسات التي من شأنها تحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مثل اصدار التعديلات على القوانين المتعلقة به وتطوير

المؤسسات التي من شأنها التأثير على تدفقاته، الى داخل البلد مثل تحسين أداء السوق المالي والمنطقة الحرة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بنشاطه داخل الدولة داخل الدولة.

رابعاً: هدف البحث:

يتلخص الهدف من البحث إلى:

١. مفهوم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
٢. أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاعات الاقتصادية.
٣. متابعة الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها العراق والتي لها دور في جذب تلك التدفقات.
٤. تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
٥. أثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

خامساً: منهجية وخطة البحث:

من أجل التأكد من فرضية البحث والوصول إلى أهدافه، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والتحليلي الكمي استنباط المعلومات والنتائج بموجب ذلك. قسم البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية: تناول الجزء الأول (الجزء النظري). في حين تناول الجزء الثاني (الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي) والجزء الثالث تناول (اختبار فرض البحث) اما الجزء الرابع فتناول (النتائج والتوصيات).

- **الجزء الأول:** الإطار النظري لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **ثانياً:** مفهوم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **ثالثاً:** أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **رابعاً:** محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الجزء الثاني:** الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.
- **أولاً:** مفهوم النمو الاقتصادي.
- **ثانياً:** تطور النمو الاقتصادي في العراق للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤.
- **الجزء الثالث:** الدراسة القياسية.
- **الجزء الرابع:** النتائج والتوصيات.
- **المراجع.**

الجزء الأول: الإطار النظري للبحث

يتناول الباحث في هذا الجزء بعض المواضيع ذات الصلة بمتغيرات البحث وبطريقة مختصرة، وذلك من خلال ما يلي: -

اولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

المقدمة:

ارتبطت البدايات الأولى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق باكتشاف النفط فيه عام ١٩٢٧، ورغبة من الحكومة العراقية آنذاك في تنفيذ مشاريع إنمائية متطورة، ونظراً لضعف الإمكانات العراقية في ذلك الوقت فقد استعانت بالشركات الأجنبية، وتعمقت هذه العلاقة بعد عام ١٩٥٩، ودخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة من التطور والإنماء بعد إنشاء مجلس الإعمار بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩، إذ استعان بعدد من الشركات الأجنبية في تنفيذ المشروعات التنموية في العراق من خلال إبرام العقود والاتفاقات معها، مثل شركة سوسايتي إيويتم هرسايت الفرنسية التي نفذت مشروع الحبانية المتعلق بخزن مياه الامطار، وشركتي جورج ومبي وكوسترا الإيطالية التين نفذتا مشروع الأسمدة الطبيعية، وشركة ايباسكو المسؤولة عن تنفيذ مشروع انابيب الغاز، بالإضافة إلى عدد من الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت العراق ونفذت عددا من المشروعات.

ثانياً: مفهوم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى bertanrd Raymond على انها وسيلة تحويل الموارد الحقيقية وروؤس الأموال من دولة إلى أخرى خاصتاً في الحالة الابتدائية عند انشاء المؤسسة، كما يرى betnard hurgenier على انها قيام مؤسسة بأنشاء فرع لها في الخارج او زيادة رأس المال هذا الأخير (توسيعه) ، او المشاركة في انشاء مؤسسة جديدة او المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط ان يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسير هذه المؤسسة[٣].

ثالثاً: أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يؤكد اغلب الاقتصاديون على ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تشهد تبايناً في الآراء حول الدور الذي يمكن ان يلعبه على النشاط الاقتصادي، ومن خلال قنوات كثيرة، البعض يكون تأثيره مباشر على محددات النمو الاقتصادي، كالمدخرات المحلية، انخفاض تكاليف راس المال – نقل التقنيات العلمية الحديثة، تنمية القطاع المالي المحلي، تطوير الشركات المحلية من خلال نسخها للتكنولوجيا. الخ وبشكل عام يمكن اجمال أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي بالآتي:[٤]

أ- اسهام الاستثمار في زيادة الإنتاج القومي، فأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة الى الموارد المتاحة، او تعظيم هذه الموارد نفسها أو منفعتها، ويمكن تحديد تلك المساهمة من قبل الاستثمار من خلال الدخل المتولد الجديد (القيمة المضافة) من العناصر او الموارد المحلية، ويمكن التوصل الى ذلك من خلال المعادلة الاتية: (m=v-c- r حيث M = المنفعة المحققة V= قيمة الإنتاج C= تكاليف الإنتاج R= تكلفة الفرصة البديلة.

ب- يساهم الاستثمار في زيادة الثروة الوطنية ((تكوين راس المال الثابت)) سواء كان هذا الاستثمار محلياً او اجنبياً، فان ال FDI يسهم في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف له وذلك يتوقف على صافي التدفقات الداخلة

والخارجة منه [٥]، ويمكن معرفة ذلك على البلد المضيف وفق المعادلة التالية:

i. (FDI=CI-Co=f(X+1+E+A)-F(K+R+S+P)

حيث (CI) تمثل التدفقات الداخلة والتي تشمل على عائد التصدير (x) واسهم راس المال للمستثمر الأجنبي (E) وكذلك القطع الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد فضلاً عن المساعدات المتوجهة من البلد الام او المنظمات الدولية.

اما (CO) فهي التدفقات الخارجية نتيجة FDI وتشمل (K) مستوردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية و (R) مستورداته من المواد الأولية، مضاف اليها (S) مستوردات من المهارات الإدارية، علاوة على (p) الأرباح المحولة وعلية يساهم (FDI) بشكل إيجابي في تكوين راس المال الثابت في البلد المضيف له عندما يكون CO <CL وبالعكس يوثر سلبيا اذ كان CO>CL.

ت- يساهم الاستثمار الأجنبي في معالجة مشكلة البطالة من خلال توظيفه لكثير من الايدي العاملة، ومن ثم فهو احدى الحلول لمعالجة ذلك، وكذلك محاربة الفقر وبعض اشكال التخلف. علمًا ان أثر الاستثمار على التوظيف يعتمد على عدة عوامل، منها أسلوب الاستثمار، فدخوله الى ميادين جديدة ومواقع متنوعة يؤدي الى زيادة حجم العمل المطلوب، في حين اتخاذه لأسلوب الحيازة والتملك لنشاط قائم قد ينخفض العمالة المطلوبة، ولكن ذلك يعتمد على المفاوضات مع المستثمر [٦].

ث- الاسهام في تمويل عملية التنمية وخصوصا في البلدان التي تعاني من نقص الموارد المالية، علاوة الى ذلك ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية، فهو يساهم في سد فجوه الموارد المحلية، فضلا عن كونه أفضل مصدر تمويلي عند مقارنة مع مصادر التمويل قصيرة الاجل والاقتراض المشروط.

ج- يوصف الاستثمار وخاصه الأجنبي المباشر منه بانه قناة لنقل التكنلوجيا فالمنافع التي تحصل عليها الدولة المضيفة تتمثل بأثار الانتشار التكنلوجي من خلال المضاعف التكنلوجي (Technological Multiplier)، إذا يعمل على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع من خلال عده قنوات سواء تعلقت بالمنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية، او اكتساب المهارات من خلال فرص العمل في الشركات الأجنبية او قيام الشركات الأجنبية بتدريب وتطوير الملاكات المحلية، او من خلال الاندماج مع الشركات الأجنبية [٧].

الجزء الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.

يعد موضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون خلال منتصف القرن الماضي، واعتبروا ان النمو الاقتصادي هو عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة، وأكدوا خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي ان النمو الاقتصادي ما هو الا تصحيح للسياسات الوطنية[٨]. والتي تؤدي الي زيادة الدخل وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك مما يؤدي الي رفع مستويات المعيشة. ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج المحلي الاجمالي[٩].

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي يعنى زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط دخل الأفراد. وبالتالي فإن مفهوم النمو الاقتصادي يكون هو نفسه مفهوم الرفاهية الاقتصادية.

ثانياً: تطور النمو الاقتصادي في العراق للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤

يعد الناتج المحلي الإجمالي محدداً اساساً للشركات متعددة الجنسية التي تبحث عن نمو أو نفاذ في أسواق جديدة، او التي تسعى الى زيادة نصيبها من

الأسواق الدول المضيفة، فان عدد من خبراء الاستثمار يشير الى أن الشركات الأجنبية تتلأم مع الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي الكبير، لأن تزايد قيم الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف يسهم في توفير الإمكانات اللازمة للشركات الأجنبية للتحقيق اقتصادات الحجم الأمثل، بالإضافة الى زيادة الطلب المحلي في البلد المضيف على انتاج هذه الشركات.

١- المدة الأولى ٢٠٠٠-٢٠٠٣:

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ (٤٢٣٥٨.٦) مليون دينار من الأسعار الثابتة، وفيه بلغت نسبة القطاع الزراعة والغابات (٤٥٨٩.٠)، وبلغت نسبة قطاع التعدين والمقالع (٢٥٩٠٠.٢) والصناعات التحويلية (١٧٤٨.٨) واجمالي مساهمه الأنشطة السلعية (٣٣٠٤٩.١) مليون دينار، في حين بلغت مساهمه قطاع النقل والمواصلات والخزن في العام ذاته مقدار (٢٤٢٧.٢) مليون دينار، وقطاع تجارة الجملة مقدار (١٧٧٠.١) مليون دينار. وفي عام ٢٠٠٣ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٦٩٩٠.٤) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وفيه انخفضت نسبة المساهمة قطاع الزراعة والغابات الى (١٤.٢٦٥%).

ان هذا الانخفاض في نسبة مساهمة هذا القطاع يعود الى طبيعة سياسة الدولة التي ركزت اهتمامها بالقطاع الزراعي منذ عام ١٩٩١ بسبب ظروف الحصار الاقتصادي، اذ عملت على استغلال مزيد من المساحات المتاحة، ودعمت أسعار مستلزمات الإنتاج والاسعار النهائية للمنتجات، واسهمت في زيادة انتاج المحاصيل الاستراتيجية، وبذلك بلغت مساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي عام ٢٠٠٠، (٢٢.٥٧%) الا ان هذه النسبة تراجعت بسبب عدم توفير الدولة المدخلات الزراعية بأسعار

مدعومة وبكميات كافية، وتزايدت في تلك المدة المنتجات الزراعية المستوردة التي اخذت نظيرتها المحلية[١٠].

رافق ذلك عدم تطور مستوى الفن الإنتاجي، وقلة استخدام وسائل الإنتاج الحديثة في هذا القطاع، وهو ما عمق مشكلة الامن الغذائي، الى ان أصبح العراق في وضع حرج، تمثل في اعتماده على المصادر الخارجية وتوفير الغذاء لسكانه، وهو ما كان له إثر بالغ في تدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي من (٣١٥) دولار عام ١٩٩٨ الى (٢٩٨) دولار عام ٢٠٠٠، وتراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي [١١]. ووصل الى ١٤.٢٦٥% عام ٢٠٠٣.

اما عن قطاع التعدين والمقالع فقد تزايدت نسبة مساهمته في عام ٢٠٠٣ لتصل الى ٥١.٦١%، وقد يكون ذلك عائداً الى عقد العراق عدد من الاتفاقيات مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ بشأن تصدير النفط الخام مقابل الغذاء.

اما قطاع الصناعة التحويلية فقد شهد انخفاضاً في نسبة مساهمته حيث هبط الى نسبة ٤.٦٠%، ويعود هذا الانخفاض الى انعكاسات واثار الحروب والحصار الاقتصادي، وسوء الإدارة الاقتصادية الذي جعل العراق في عزلة عن بقية دول العالم، وهو ما اسهم في حدوث فجوة تكنولوجية عكست اثرها غير الإيجابي في قطاع الصناعة التحويلية الذي كان يعد من القطاعات المهمة والمحركات للنشاط الاقتصادي، لإمكاناته وقدراته التي تؤهله لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى تشابكات هذا القطاع بروابط متعددة مع بقية القطاعات الأخرى[١٢].

وبالإضافة الى مما سبق كان هناك نقص كبير في تمويل النشاط الصناعي بسبب توجيه المدخلات لتمويل الانفاق الحكومي الاستهلاكي والعسكري، مع زيادة حصة القطاعات الاستهلاكية بشكل عام، وخوصاً بعد توقيع مذكرة التفاهم، وتركيز عوائد النفط الخام نحو الأنشطة الاستهلاكية [١٣].

وتراجعت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات والخزن الة ٤.٦٦% عام ٢٠٠٣، وذلك يعود الى الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق، وخصوصاً بعد الحرب الخليج عام ١٩٩٠، إذا فرضت الأمم المتحدة قرار الحصار الاقتصادي على العراق، وبعدها قامت الولايات المتحدة وعدد من الدول المتحالفة معها بتوجيه ضربة عسكرية استهدفت تدمير البنى التحتية المتمثلة في الطرق والمواصلات والجسور والمنشأة الصناعية والخدمية التي تسهم في تقديم خدمات الماء والكهرباء.

اما تجارة الجملة والمفرد فقد هبطت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي الى ٣.٣٢% عام ٢٠٠٣ للأسباب ذاتها المذكورة في قطاع النقل والمواصلات.

اما ملكية دور السكن فقد هبطت نسبة مساهمتها عام ٢٠٠٣ الى ٣.٨٣%، وذلك يعود الى توقف كثير من مصارف الإقراض العقاري عن تقديم قروض البناء والتشييد، لتزايد معدلات الانفاق الحكومي والاستهلاكي بسبب انخفاض عوائد تصدير النفط الخام، بسبب انخفاض الإنتاج او الأسعار، أو الاثنين معاً، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على عوائد النفط الخام في تنفيذ خططه التنموية، اذ ساهم النفط بنسبة ٧٤% من الناتج المحلي الإجمالي و٩٣% من عوائد الصادرات، وهذا يعني ان العراق يعتمد كلياً في تمويل مصروفاته الاستثمارية والاستهلاكية وتمويل استيراداته على عوائد النفط الخام.

اما مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية فقد بلغت ١٥.٧١% عام ٢٠٠٣، والسبب الرئيسي في ذلك للاختلالات الهيكلية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، والتي تتضح في بنيه العرض الكلي من جانب، وتطور مكونات الطلب الكلي من جانب اخر، فالتضخم المرتفع الذي يشهده الاقتصاد العراقي وثيق الارتباط بقصور العرض الذي يرافقه

افراط في السيولة المحلية، وذلك خللاً بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي ويظهر بوادر التضخم من خلال زيادات المستمرة في المستوى العام للأسعار التي تشمل اكثر أسعار السلع والخدمات الضرورية والشخصية التي قد تستمر لفتره زمنية نسبياً[١٤].

٢- المدة الثانية ٢٠٠٤-٢٠١٤:

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ (٤١٦٠٧.٨) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وفيه بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات ١٠.٨٦%، والتعديل والمقالع ٤٧.٦١%، الصناعات التحويلة بنسبة ٢.٣٢%، واجمالي الأنشطة السلعية ٦٣.٥٣%، في حين بلغت مساهمه قطاع النقل والمواصلات والخزن بنسبة ٤.٦٢%، وتجارة الجملة والمفرد ٥.٥١%، والبنوك والتأمين ٠.٥٩%، واجمالي انشطه التوزيع ١٠.٧٢%، أما مساهمة ملكية دور السكن بلغت ١٣،٤٣%، ومساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ١٢.٧٢%، أي ان اجمالي أنشطة الخدمات ساهمة بنسبة ٢٦.١٤%.

وفي عام ٢٠١٠ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي(٦٢٣٠٩) مليون دينار بالأسعار الثابتة، وفيه حافظت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مرتفع بعد ان شهدت هبوطاً في الأعوام السابقة حتى بلغت ٤.٤% عام ٢٠٠٩ فبلغت نسبة مساهمتها في هذا العام ٢٠١٠ نسبة ١٠%، ويعزى هذا الارتفاع الى التحسن النسبي في أداء القطاع الزراعي، نتيجة للتوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة – الشعير – الأرز)، واسهام الدولة في النهوض بواقع هذا القطاع من خلال منح الفلاحين قروضاً زراعية بشروط ميسره، وهو ما كان له اثر طيب وبالغ في زيادة الناتج الزراعي،

بالإضافة الى زيادة إنتاجية وحده المساحة (الدوائم) خلال العام المذكور من المحاصيل الاستراتيجية وبشكل ملحوظ [١٥].

وفي العام ذاته ٢٠١٠ هبطت مساهمة قطاع التعدين والمقالع الى ٣٨.٥٤%، ويعود السبب في ذلك الى الظروف غير الطبيعية التي مره بها القطر خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠).

اما قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت نسبة مساهمته في عام ٢٠١٠ – ٢.٢٥%، وذلك لأنه لم يأخذ دورة في زيادة حصته من قيم الاستثمارات المخصصة له، رافق ذلك عدم تفعيل دور القطاع الخاص بتجاه زيادة الاستثمارات في مجال الصناعات التحويلية خصوصاً، وعدم بناء قاعده صناعية رصينة تشكل ركيزة الاسناد لبقية القطاعات الاقتصادية، رافق ذلك انفتاح العراق على العالم الخارجي، اذ نافست المنتجات الأجنبية المستوردة نظيرتها المنتجة في الداخل، وهو ما جعل هذا القطاع دون مستوى الطموح المطلوب.

اما قطاع الكهرباء والماء، فقد شهد زيادة طفيفة في مساهمته التي بلغت نحو ١.٦٥% عام ٢٠١٠ وهذا يعني ان هذا القطاع لايزال يعاني من عجز واضح نتيجة عدم مقدرته على مواجهة الطلب على خدماته، ومن المؤمل تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال انشاء محطات توليد طاقة كهربائية جديدة ومحطات ضخ المياه الصالحة للشرب بحيث تساهم في تغطية العجز الحاصل في انتاج هذا القطاع.

في حين شهد قطاع البناء والتشييد زيادة في نسبة مساهمته وصلت الى ٥.٩٢% عام ٢٠١٠، ويعود ذلك الى اتساع حركة البناء والتشييد وقيام الدولة وعدد من الجمعيات التعاونية بتوزيع مساحات واسعه من الأراضي على المواطنين، بالإضافة الى قيام الدولة ببناء عدد كبير من المجمعات السكنية، وتوسعها في منح قروض المصرف العراقي، وهو ما كان له إثر

بالغ في زيادة اعداد الوحدات السكنية لمواطنية، هو ما ظهر في ارتفاع نسبة مساهمه هذا القطاع.

وفيما يخص أنشطة التوزيع فقد شهدت تحسن ملحوظ خلال عام ٢٠١٠ ، اذ شهد قطاع النقل والمواصلات ارتفاعاً في قيمة المضافة من (١٤.٢) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ الى (١٩.٤) ترليون دينار عام ٢٠١٠، وذلك يعود الى التحسن الكبير في أداء هذه الأنشطة في هذا القطاع المهم والحيوي، وخصوصاً في مجال شبكة خطوط النقل الجوي، والى التحسن الكبير في وسائط النقل البري والجوي، والى التوسع الملحوظ في شبكة الملاحة الدولية، وهو ما كان له اثر في تزايد معدلات النمو في بقية القطاعات التي ترتبط بروابط وثيقة مع قطاع أنشطة التوزيع، رافق ذلك زيادات كبيره في السلع الأجنبية المستوردة، وخصوصاً في السلع الإنتاجية ووسائط النقل التي تدخل ضمن القطاع المذكور.

اما تجارة الجملة والمفرد فقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الى ٧.٥٥% عام ٢٠١٠، وذلك يعود الى اتساع حركة النشاط التجاري في العراق لتلبية حاجة السوق المحلية من السلع المستوردة والمنتجة محلياً، الى جانب التحسن الكبير في القطاع السياحي، اذ تشير البيانات في هذا الشأن الى ان عدد التجار والشركات المسجلة في غرفة تجارة بغداد قد وصلت الى (١٨٩٧٣) عام ٢٠١٠، بعد ان كان (١٥٥٤٠) عام ٢٠٠٩.

اما نشاط البنوك والتأمين فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت نحو ١.٩% عام ٢٠١٠، ويعود ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع في العام المذكور وبنسبة ٣٥%، ويعزى هذا التطور الكبير في ادائه الى التحسن الحاصل في انشطته وفعالياته المتعددة، فقد استحوذ هذا القطاع باهتمام متزايد في إطار الجهاز المصرفي، ورفع

مستوى كفاءته بما يخدم أنشطة الاقتصاد الوطني المختلفة، وبشكل يتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي المنشود.
اما اجمالي انشطه الخدمات فقد شهد تزايد بلغ نحو ٢٨.٥% عام ٢٠١٤، وذلك يعود الى ارتفاع القيمة المضافة لنشاط ملكية دور السكن، وبنسبة ٧.٧%، وانشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة ٩.٣% خلال العام المذكور، وهو ما كان له أثره في رفع مساهمه هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الجزء الثالث: الدراسة القياسية

فرضية النموذج: هل يوجد اثر معنوي ذات دلاله إحصائية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

- **توصيف النموذج:**

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٤.
وقد تم إدخال المتغير المستقل والمتغير التابع للسلسلة الزمنية وهي كالآتي:
المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) (y).
المتغيرات المستقلة: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) (x1).

- **معادلة نموذج الانحدار:**

معامل الارتباط:

جدول رقم (١)

ارتباط بين لوغاريتم الناتج المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
الناتج المحلى الإجمالي	معامل الارتباط	0.686629
	المعنوية	0.0047

وبدراسة الارتباط بين متغيري الدراسة تبين أن هناك ارتباط إيجابي بين الناتج المحلى الإجمالي وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت قيمته (.687) إضافة إلى ذلك فإن هذا الارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة (.99) حيث بلغت معنوية الارتباط (.005)

معادلة النموذج:

جدول رقم (٢)

معاملات النموذج للوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعيارى	اختبار ت	المعنوية
Y (-1)	0.633153	0.012863	49.22428	0.0129
Y (-2)	0.498382	0.012605	39.53973	0.0161
Y (-3)	-0.437247	0.009128	-47.90211	0.0133
Y (-4)	-0.059117	0.017028	-3.471822	0.1785
X1	0.007292	0.00011	66.37531	0.0096
X1(-1)	-0.005649	0.000188	-30.0404	0.0212
X1(-2)	0.006138	0.000214	28.66324	0.0222
X1(-3)	-0.00021	0.000311	-0.673301	0.6228
X1(-4)	-0.012633	0.00026	-48.5392	0.0131
C	16.75246	0.383129	43.7254	0.0146

ومن الجدول السابق يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات تأثير معنوي عند مستوى ثقة (.99) إلى جانب ذلك فإن الناتج المحلى الإجمالي يتأثر أيضا بالقيم السابقة بفترة إبطاء واحد واثنين عند مستوى ثقة (.95) وبالنظر الى القدرة التفسيرية لهذا النموذج وقدرته على شرح وتفسير التغيرات التي يمكن ان تحدث الناتج المحلى الإجمالي (y) فقد وجد أنها تساوى (.999) وهي نسبة تفسير شبه تام. وهذا مؤشر أولى على جودة النموذج

جدول رقم (٣)

معايير جودة النموذج للوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

معامل التحديد	0.999		
اختبار ف	1822.5	المعنوية	0.006
معامل دربن واطسون	2.22	المعنوية	0.932
التوزيع الطبيعي للبواقي	0.582		

أيضا نجد أن اختبار (ف) كانت معنوية حيث كانت قيمة المختبر الإحصائي تساوى (1822.5) بمعنوية تساوى (.000) مما يعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول وأن معادلة نموذج الانحدار لها دلالة احصائية عند مستوى ثقة (.99) وعليه فتوجد جودة مطابقة للبيانات.

أيضا قد تم التحقق من الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي من خلال معامل دربن واطسون وقد بلغت معنوية الاختبار (.932) وهي أكبر من مستوى الخطأ (.05) ومن ثم فلا توجد مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي (الارتباط بين البواقي وبعضها البعض)

شكل رقم (١)
التوزيع الطبيعي لأخطاء النماذج

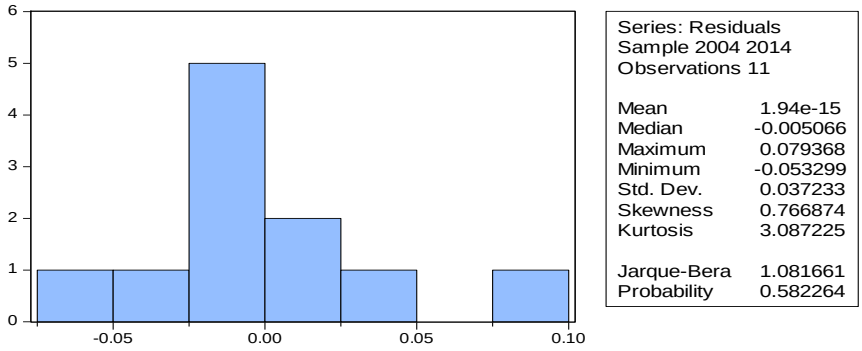

شكل رقم (٢)
التسلسل الزمنى والعرضي للقيم الفعلية والمقدرة للمتغير (y)

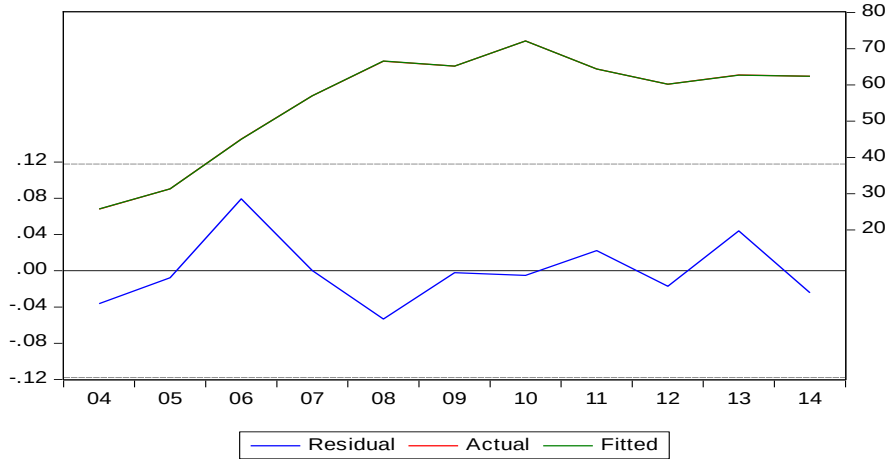

ويتضح من الشكل رقم (٢) أن القيم الفعلية والمقدرة تقترب من بعضهما البعض بدرجة كبيرة جدا وتنخفض البواقي أو أخطاء النموذج إلى أقل قدر ممكن وهو مؤشر على جودة النموذج المقدر.

شكل رقم (٣)
القدرة التنبؤية لنموذج الانحدار المتعدد

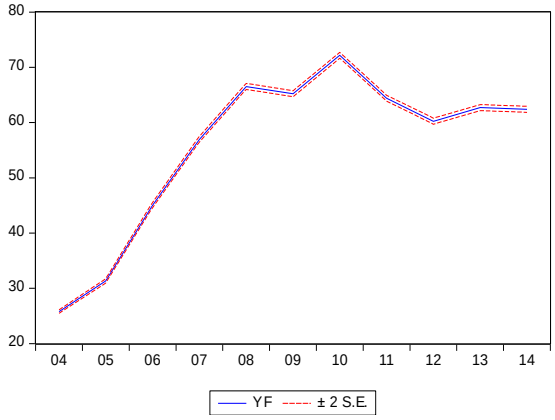

Forecast: YF	
Actual: Y	
Forecast sample: 2000 2014	
Adjusted sample: 2004 2014	
Included observations: 11	
Root Mean Squared Error	0.026370
Mean Absolute Error	0.022074
Mean Abs. Percent Error	0.049654
Theil Inequality Coefficient	0.000229
Bias Proportion	0.002155
Variance Proportion	0.077438
Covariance Proportion	0.920407

وبدراسة القدرة التنبؤية للنموذج فقد تبين أن معامل ثيل بلغت قيمته (.000) وهي أقل من الحدود القصوى لها (.08) ومن ثم فإن هذا النموذج يمكن استخدامه للتنبؤ بالقيم المستقبلية

اختبار الفروض للمعاملات

فرض العدم: $C(1) = Zero$

فرض البديل: $C(1) \neq Zero$

فرض العدم: $C(2) = Zero$

فرض البديل: $C(2) \neq Zero$

ويمكن صياغة معادلة نموذج الانحدار كالتالي:-

Estimation Equation:

==========

$$Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*Y(-2) + C(3)*Y(-3) + C(4)*Y(-4) + C(5)*X1 + C(6)*X1(-1) + C(7)*X1(-2) + C(8)*X1(-3) + C(9)*X1(-4) + C(10)$$

C (5) ترمز إلى معامل بيتا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (x1).
C (6) ترمز إلى بيتا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء واحدة.
C (7) ترمز إلى بيتا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء اثنين.
C (8) ترمز إلى معامل بيتا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء ثلاثة.
C (9) ترمز إلى معامل بيتا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بفترة إبطاء أربعة.
C (10) ترمز إلى المقدار الثابت.

Substituted Coefficients:

==========

Y = 0.633152694421*Y (-1) + 0.498382381675*Y (-2) - 0.437247216746*Y (-3) - 0.0591174756088*Y (-4) + 0.00729245433755*X1 - 0.00564875403915*X1(-1) + 0.00613848142235*X1(-2) - 0.000209589750981*X1(-3) - 0.0126325223151*X1(-4) + 16.7524579199

ومن ثم فقد ثبت الفرض بوجود اثر معنوي ذات دلالة احصائية لنفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت قيمة الارتباط (.687) عند مستوى ثقة (.99) أي ان (.687) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي هي نتيجة للتغيرات الحاصلة في الاستثمار اما النسبة المتبقية والبالغة (.313) من المتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج او انها تقع ضمن المتغير العشوائي، بحيث كلما زاد الاستثمار بمقدار (1) أدى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بقدار (.687).

بالإضافة الى ذلك ومن المعادلة أعلاه وجد ان العلاقة ما بين المتغير المستقل X1 (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع Y (الناتج المحلي الإجمالي) علاقة طردية وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية اذ ان زيادة X1 بمقدار وحده واحده سيؤدي الى زيادة Y بمقدار (0,00929)

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

تناول الباحث في هذا الجزء ملخصًا لنتائج اختبار فروض الدراسة، وكذلك ملخصا لأهم النتائج العامة التي توصل إليها من خلال التحليل بالإضافة إلى التوصيات التي يراها الباحث مناسبة من أجل اهتمام بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي.

اولاً: النتائج:

١. تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٣، لآكنه اخذ بالتزايد بعد عام ٢٠٠٤ بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وانفتاح العراق على العالم الخارجي وإصدار قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦ الا ان هذه التدفقات مازالت متواضعة وغالبيتها في القطاع النفطي مما أدى الى اعتماد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط مما يعتبره اقتصاداً ريعياً حيث وهو ما يشكل نسبة كبيرة من الصادرات العراقية تصل الى ٩٧% مما يدل على ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٢. بالرغم من صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تسمح وتشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر الا ان البيئة القانونية تكاد تكون عاجزة تماماً عن توفير مناخ الاستثماري بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني وحالة الفساد الإداري والمالي بالإضافة الى ضعف القطاع المصرفي، وزيادة الانفاق الحكومي بشكل كبير خاصتاً الانفاق التشغيلي وتردي البنى التحتية.

٣. انتهت الدراسة الى استنتاج رئيسي يخص فرضية البحث من ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعد اهم دعائم النمو الاقتصادي وله اثار ايجابيه على الاقتصاد العراقي وهذا ما يطابق ما سعى اليه البحث في فرضيته (توجد علاقة ارتباط احصائية ذات دلالة معنوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤).

ثانياً: التوصيات:

توصل الباحث الى مجموعة من التوصيات التي تفيد صانعي القرار في العراقي في انتهاج سياسات مناسبة من شأنها المساعدة في عملية جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد للمساعدة في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية صادرات مما ينقل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي الى اقتصاد انتاجي معتمداً على العديد من القطاعات الاقتصادية وتتمثل هذه التوصيات في الاتي:

١. نوصي صانع القرار بفسح المجال للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تفعيل قانون الاستثمار والعمل بمبدأ الشفافية والقضاء على الروتين ومحاربة الفساد الإداري والمالي.
٢. العمل على تحقيق الاستقرار الأمني ووقف النزاعات والصراعات السياسية والمحاصصة الطائفية كون هذه الأمور من اهم الركائز المحددة لمناخ الاستثمار بالإضافة الى ترشيد الانفاق الحكومي الغير ضروري والغير منتج وتوجيه نحو انشاء بنى تحتية حديثة تكون جاذبة للاستثمار.
٣. العمل على انشاء قطاع مصرفي متطور يواكب التطور في العالم الخارجي كي يشعر المستثمر الأجنبي وجود ما يؤمن على أمواله وارباحه، والمحافظة على استقرار ومكافحة التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية مما يوفر بيئة اقتصادية ملائمة لاتخاذ قرار الاستثمار.

المراجع

1. Nagwa Hosny&Gehan Salah, "FDI and absorpatave Cabacity in Emerging Economies", Topics in Middle Easterm and African Economies, Arab academy for science and Technology, Vol. 15, no, 1, May 2013.
٢. منعم دحام العطية، نحو إيجاد بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣١، ٢٠١٤.
٣. شعيب شنوف، الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الإداء الاقتصادي، الملتقى العلمي الدولي، جامعة بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٧.
٤. حاتم عبد الجليل الفرتشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ٢٠٠٦.
٥. احمد عبد الرحمن احمد، مدخل في ادارة الاعمال الدولية، دار المرخ للنشر، السعودية، ٢٠٠٤.
٦. سيف انويو، الاستثمار الاجنبي المباشر، التدفقات الراس مالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، ٢٠٠٠.
٧. محمد عبد العزيز عبد الله، تنمية اقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، ٢٠١٠.
٨. على عباس، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،٢٠٠٣.
٩. رجاء طعمة الواسطي، تقويم السياسة السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب في العراق، أطروحة دكتواره، كلية الزراعة، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
10. Ali, fathi A. Ahmed,"Essays on foreign direct investment, institutions and economic growth", A thesis submitted for degree of doctor of philosophy in economics, department of economics, university of Glasgow, 2010.

١١. وسن احسان، عائدات النفط، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.alrafedein.com.
١٢. محمد علي إبراهيم العامري ونغم حسين نعمة، إمكانية استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، الواقع والطموح، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد الرابع، العدد الخامس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٧.
١٣. محمد عبد صالح، التضخم والبطالة، مجلة شؤون عراقية، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٠٦.
١٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣.
١٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٤.